الأردن: إنجاز قانون البلديات فقط وتعليق حزمة تشريعات الإصلاح الأخرى بسبب عدم كفاية الوقت

الأخوان المسلمون يعلقون المشاركة في إنتخابات المجالس وبلدية عمان ما زالت الإستثناء الوحيد

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

شرع مجلس النواب الاردني امس بمناقشة مشروع قانون البلديات الجديد في ظل تأكيدات نيابية بتقديم مناقشة «البلديات» على مشروع قانون الطيران المدني الذي بدأ النواب مناقشة اولى مواده في الجلسة السابقة وفي ظل إعلان موقف مفاجىء من التيار الإسلامي يشترط فيه الإنتهاء بقانون عصري لإنتخابات البلديات قبل إعلان المشاركة الرسمية فيها.

وتتجه كل الأنظار نحو إنجاز قانون البلديات قبل نهاية الصيف الحالي وبالتالي الإستعداد لإجراء الإنتخابات في مجالس البلديات في المملكة الصيف المقبل، مما يعني ان التشريع الوحيد الذي يمكن ان يولد ضمن حزمة تشريعات الإصلاح هو قانون البلديات ومما يعني تأجيلا واضحا في مسار وجود قانون جديد للإنتخاب رغم ان رئيس الوزراء معروف البخيت ابلغ بعض الصحافيين قبل يومين في جلسة مغلقة بان الإنتخابات البرلمانية ستجري في وقتها المحدد.

وينص مشروع القانون على انتخاب رؤساء وكامل اعضاء المجالس البلدية في الاردن باستثناء امانة عمان التي ستحتفظ الحكومة بتعيين امينها ونصف اعضاء مجلسها اضافة الى تخصيص 20 % من مقاعد المجالس البلدية للنساء وتخفيض سن الناخب الى 18 عاما.

واوضح رئيس اللجنة الادارية التي اوصت النواب بالموافقة على مشروع القانون النائب سلامة الغويري ان اللجنة قلصت من صلاحيات مدير البلدية واعطت صلاحيات جديدة لرئيس البلدية باعتباره المسؤول عن الشؤون الادارية الى جانب رئاسته الكاملة للجهاز التنفيذي، واناطت بالمجلس البلدي تعيين مدير البلدية بموافقة الوزير.

ومن جهته قدم عضو اللجنة النائب عن حزب جبهة العمل الاسلامي جعفر الحوراني مخالفة لقرار اللجنة حول المادة الثالثة من مشروع القانون، طالب فيها بان تتمتع البلديات باستقلال اداري، معتبرا ان حرمانها من هذا الحق واعطاءه لغيرها يعني الاتجاه نحو الديمقراطية العرجاء.

وقدم الحوراني مخالفة اخرى لقرار اغلبية اعضاء اللجنة الادارية حول المادة الثالثة والتي تنص على استثناء امانة عمان الكبري وسلطة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة اقليم البتراء. وطالب بان يكون انتخاب تلك المجالس مباشرا من قبل الناخبين والغاء فكرة التعيين التي تنتقص من اهلية وارادة المواطنين وفق المخالفة.

ولم يناقش النواب تحت القبة حتى الان ايا من قوانين التنمية السياسية والحريات العامة في ظل تأكيدات باستحالة انجاز الجزء الاكبر منها قبل نهاية الدورة الرابعة والاخيرة من عمر مجلس النواب الرابع عشر الذي تنتهي في الثامن والعشرين من شهر اذار (مارس) المقبل».

وتعرض مجلس النواب حسب صحف محلية لانتقادات عدة لتاخيره مناقشة قوانين الحريات العامة وتقديمه القوانين الامنية والنزاهة الوطنية عليهما الا ان المجلس كان يؤكد في كل مناسبة ان التأخير والتقديم مرتبط في سرعة اللجان المحال اليها تلك القوانين من اقرارها.

فيما تستعد البلاد لإجراء إنتخابات بلدية عامة مطلع الصيف المقبل أعلن التيار الإسلامي الأردني تعليق قراره بالمشاركة في هذه الإنتخابات إلى إنتهاء النقاش البرلماني بقانون البلديات الجديد.

ومن جانبه اعلن مسؤول ملف البلديات عضو المكتب التنفيذي لحزب جبهة العمل الإسلامي نبيل الكوفحي ان مشاركة الحزب في الانتخابات البلدية المقبلة مرهونة بحيثيات القانون الجديد الذي ستجري عليه هذه الانتخابات.

وحذر الكوفحي في تصريح له من مغبة «التلكؤ» في انجاز قانون بلديات «عصري» يتيح الفرصة لإجراء انتخابات «تعكس ارادة الشعب الاردني»، مشيرا الى ان الحزب «يتابع» ما آلت اليه اوضاع البلديات اداريا وماليا وفنيا «بقلق»، فالبلديات «لا زالت تسير بشكل متعثر، والوقت يمر بشكل خطير».

وأعرب الكوفحي عن أمله في انجاز قانون البلديات الجديد بشكل «ايجابي» بما «يحقق مبدأ المشاركة، وينهض بواقع البلديات»، لافتا الى «سلبيات» المشروع المعدل الذي تقدمت به الحكومة لمجلس النواب، والذي قال انه «لم ينص على استقلال البلديات إدارياً كما هو مأمول، وجاء بمزيد من القيود على صلاحيات رئيس البلدية نازعا قدرا كبيرا منها لمصلحة مدير معين لها من مجلس الوزراء».

واشار الى ان البلديات بموجب هذا المشروع رهينة «ارتباط مزدوج» بكل من وزارة البلديات والحاكم الإداري، لافتاً الى الصلاحيات «الواسعة» التي يمنحها القانون لوزير البلديات بما «يبقي على امكانية حل المجالس البلدية ودمجها بقرار من الوزير».

وتطرق الكوفحي الى الكوتا النسائية التي نص عليها القانون، معتبرا انها «ليست هي الوسيلة المناسبة» لزيادة مشاركة المرأة في العمل البلدي، ونوه الى «عدم وضوح» آلية تنفيذها، وتابع بالاشارة الى ان الحزب يعتبر الاستثناءات «عقبة في وجه المشاركة».

وبخصوص مشاركة الحزب في الانتخابات التي تشير بعض التقديرات الى انها ستجرى في النص الثاني من هذا العام افاد الكوفحي ان الحزب شكل لجنة لدراسة «كافة الاحتمالات الممكنة»، وان هذه اللجنة «تفترض كافة الخيارات» للتعامل معها، وهي بصدد دراسة واقع البلديات وفرص المشاركة فيها. وتابع موضحا «الحزب مع المشاركة من حيث المبدأ، غير اننا سننتظر إقرار القانون لنتخذ القرار النهائي من حيث المشاركة او عدمها».

ولدى سؤاله عن البلديات التي سيشارك فيها الحزب في حال اتخاذ قرار بالمشاركة نوه الكوفحي الى ان «تجاربنا السابقة تظهر ان فرص فوزنا اكبر في المدن، وهي التي تؤمن إمكانات أفضل لإسداء الخدمة لأكبر عدد من المواطنين.. لكن هذا لا يعني عدم الاهتمام بباقي البلديات».

اسلاميو الاردن يطالبون الحكومة الإلتزام بالدستور واستقبال كل معتقلي غوانتانامو

عمان ـ «القدس العربي»:

اعرب حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن عن أمله في ان تكون الاخبار التي أوردتها بعض وسائل الإعلام والتي قالت ان الحكومة الاردنية ترفض استلام ثلاثة من المعتقلين الأردنيين في معتقل غوانتنامو عارية عن الصحة.

وطالب الحكومة بـ«بذل جهودها في حفظ كرامة مواطنيها بما وسعها من قوة»، والعمل على «انقاذ» المعتقلين الأردنيين في معتقل غوانتانامو الذي «لا يخضع لأي قواعد انسانية او قانونية».

وكانت مصادر في المعارضة الحزبية قد تحدثت عن رفض السلطات الأردنية إستلام ثلاثة معتقلين أردنيين لدى السجن الأمريكي الشهير.

وقال الناطق الرسمي بإسم الجبهة «إحيل الغرايبة ان الحكومة» ملزمة بانفاذ «الدستور الأردني الذي ينص على المساواة بين الأردنيين، لافتا إلى ان دور اي حكومة هو «حماية مواطنيها». مطالبا النواب ومنظمات المجتمع المدني بايلاء هذه القضية اهتمامهم، بالاستفسار والاستجواب،للوصول إلى حقيقة الامر.

وكانت بعض وسائل الاعلام قد نقلت عن محامي السجناء الأردنيين الخمس في غوانتانامو أن الحكومة الأردنية وافقت على استلام اثنين منهم ورفضت استلام الثلاثة الباقين.

وطلبت المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع الاردن من النائب الإسلامي زهير ابو الراغب توجيه سؤال للحكومة يسألها عن سبب موافقتها على استلام اثنين من المعتقلين الاردنيين الخمسة في غوانتانامو دون ان يشمل قرارها المعتقلين الثلاثة الاخرين.

واكد رئيس لجنة السجون والمعتقلات في المنظمة عبد الكريم الشريدة ان المنظمة بصدد رفع عريضة يعدها ذوو المعتقلين الاردنيين في غوانتانامو وناشطون في حقوق الانسان الى العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني تناشد فيه الحكومة الاردنية الموافقة على استلام المعتقلين الخمسة، سيما وان الحكومة الامريكية وافقت على الافراج عن معتقلي غوانتانامو مشترطة موافقة بلدانهم على استلامهم.

وكان كبير المستشارين لدى منظمة «ريبريف» كاتس نلسون الذي يتولى مهام الدفاع عن 34 من السجناء الحاليين في سجن الولايات المتحدة العسكري في خليج غوانتانامو، اوضح خلال مؤتمر صحافي الخميس الماضي في مقر المنظمة في العاصمة عمان ان الولايات المتحدة الامريكية وافقت على ارسال سجناء غوانتانامو الى بلادهم طالما وافقت اوطانهم ممثلة بالحكومات على استقبالهم.

واشار الى ان مصير المعتقلين الاردنيين في ايدي الحكومة الاردنية، خاصة ان هناك العديد من الدول قامت في الاشهر الاخيرة باعادة مواطنيها كالسعودية وليبيا، مبينا ان هناك فرصة ذهبية امام الاردن لاعادة ابنائه.

وطالبت المنظمة العربية لحقوق الانسان في المؤتمر الحكومة الاردنية بتكثيف جهودها للافراج عن المعتقلين الاردنيين في معتقل غوانتانامو والاعلان عن استعدادها رسميا لاستقبال مواطنيها.

تجدد المعركة بين وزير العدل والقضاة الذين يطالبون باعتذاره.. تفضيل شعبان عبدالرحيم وسعد الصغير على رئيس هيئة الكتاب

وزير الداخلية يتحدى «الإخوان».. ومطالبة مبارك بالتنحي قبل ان يسقطه الشعب.. والقمص مرقس يتهم وزير الأوقاف بتسهيل قتل الأطفال

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن الاشتباكات المسلحة بين اشقائنا الفلسطينيين وسقوط أكثر من عشرين قتيلا، وهو ما أصابنا بالحزن والاكتئاب عليهم وعلينا، ومقتل سبعة جنود أمريكيين في العراق وتدهور الأوضاع في لبنان، والتطورات السياسية في الخليج لتطويق الأزمة مع إيران بعد تهديدات بوش لها، وبحث هيئة مكتب مجلس الشعب إحالة العضو طلعت السادات إلى لجنة القيم لإهانته مؤسسة سيادية والحكم عليه بالسجن سنة، والاحتفالات بعيد الشرطة واستمرار التحقيقات في قضية أكياس الدم الملوثة والبدء في تنفيذ وزارة الري مشروعا جديدا لشق ترعة تعتبر فرعا جديدا لنهر النيل يمتد من فرع رشيد إلى غرب الدلتا لإصلاح مائة ألف فدان جديدة، ومظاهرة لأهالي مدينة ملوى بمحافظة المنيا، أمام مقر المجلس المحلي بسبب اغلاق محل بيع أنابيب البوتاغاز في قرية هور الذي يخدم أربع قرى، لخوف المحافظة من وجوده وسط المساكن ونقله الى مكان يبعد عشرين كيلومترا، ومظاهرة لثلاثمائة امرأة من نجع العرب بحي غرب الاسكندرية، بسبب عدم استلام أسرهن مساكن بديلة بعد إزالة مساكنهم العشوائية التي أقاموها فوق أرض ملك هيئة الصرف الصحي، والقبض على 7 من الإخوان المسلمين في دمنهور واعتصام اربعمائة من العمال المؤقتين بهيئة الطاقة الذرية لعدم تثبيتهم حتى الآن، وبوادر أزمة جديدة بين الإدارة في مصانع المحلة الكبرى والعمال، واجتماع الرئيس مبارك، مع أمير قطر في أسوان، واجتماعه مع أعضاء مجلس الشعب والشورى والقيادات المحلية بالمحافظة.

وإلى جزء ضئيل مما لدينا اليوم:

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا، بارك الله فيه ورعاه، إلى آخر الدعاء المستجاب لحمايته من النفاثين وأصحاب الأعمال السفلية والعكوسات، وقد فوجئت بانضمام نفاث آخر إليهم ظهر فجأة، وهو ما لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون زميلا، وهو محمود الكردوس الذي كتب مقالا في «المصري اليوم» كله غيظ من رئيسنا، ولذلك فضلت تجاهله تماما، طبعا، لأنه قال ـ وبئس ما قال: «قررت أن أغامر وأتهور وأسأل سيادتكم ألم تشعر بالملل؟

ألا تريد أن تستريح من مهنتك القاسية تلك، مهنة الحكم؟ ألا تريد أن تجلس بين أولادك وأحفادك تتأملهم سعيدا مزهوا وهم يمخرون عباب التاريخ متوجين بسيرتك؟ ألا يكفي ربع قرن لتدخل التاريخ ونخرج نحن من الجغرافيا؟ ما الذي يغريك ويجعلك مصرا على حكم سبعين مليون مصري لا تعرف ولا أحد يعرف متى يكونون غلابة ومتى يكونون نمارة؟ لماذا تتحمل أعباءهم ومطالبهم ورذائلهم وهي لا تنتهي، إذا كانوا قد صبروا عليك ربع قرن فلأنك كبيرهم: احترامك ضرورة والخوف منك شجاعة فلماذا تصبر عليهم أنت؟ لما لا تفسخ العقد من جانبك؟

هل في حكمهم سحر أو لذة؟ أهو قدر من أعلاك أم عمل من أسفلهم؟ لو كنت مكانك ياسيادة الرئيس لجربت أن أترك المصريين يحكمون أنفسهم بأنفسهم وأرحت قلبي من هذا الهم الثقيل وتأكد أنهم لو فشلوا سيعودون إليك زاحفين كما زحفوا إلى عبدالناصر عندما تنحى، رافعين راية: نحن نستحقك وأنت تستحقنا.

قل لي ياسيادة الرئيس: هل حقا تشعر بنا؟ هل تعرف ما يجرى لنا هذه الأيام؟ هل يعجبك حالنا، ان كنت ترانا أصلا؟ هل تقرأ صحفك بينات ديمقراطيتك التي تزهو بها؟ هل تراها بنفسك أم تتلى عليك؟ وإذا كانت تتلى عليك فمن ذا الذي يضعها بين يديك بيضاء من غير سوء؟ هل ترى صورتك في الفضائيات أم تراك اكتفيت بالبيت بيتك، وصباح الخير يامصر؟ هل شاهدت هراوات أمنك وهي تحصد رعاياك في كل مظاهرة لا تمييز بين قاض وبائع مناديل في إشارة المرور؟

ماذا كان شعورك وأنت ترى قاضيا يُهان في عرض الطريق؟

لماذا تعاند وتأبى على نفسك ألا أن تصدق بطانة السوء؟ لماذا لا تريد أن تصدق أن كل رأس يقطعها قانون كهذا ستثمر آلاف الرؤوس وأن الجوع أصبح حزاما ناسفا حول البطون مثلما أصبح القهر إصبعا على الزناد؟

قل بحق القسم الذي حكمتنا بموجبه: ألا تشم رائحة الفساد في كل موقع؟ ألا تريد أن تحاسب أحدا؟ ألا تشعر أن كلمة استقرار أصبحت حقا يراد به باطل؟ ألم يشفع لنا موتنا غرقا وجوعا واحتراقا ويأسا وقهرا لكي تجرب كلمة تغيير ولو مرة واحدة؟

اشرد مرة عن موكبك واسأل الواقفين في إشارة التحرير وقد أطفأوا محركاتهم والتهبت صدورهم غلا وغيظا، من الذي اعتقلكم هنا ولماذا؟ ستكتشف أن شعبك لم يعد يريدك ياسيادة الرئيس إلا بقدر ما يخشى أن ينام بلا عشاء وأن هذا يعني إذا أمعنت النظر أنه ينتظر حاكما أفضل وإلى أن يأتي هذا الحاكم الأفضل سيظل كل منكما في حاله: هو يريد وأنت تفعل ما تريد، مصر تآكلت ياسيادة الرئيس، حتى لم يعد فيها دولة ولا نظام بل أنت ولا أحد غيرك. أحزابها اهترأت ومعارضتها خصيت وقضاؤها انتهك وإعلامها متخلف وثقافتها شوهت وبرلمانها يصفق لك وحدك وأمنها يضرب شرفاءها ليحميك ووزراؤها أشبه بأحجار على رقعة شطرنج. لو كنت مكانك لتركت الرقعة قبل أن تسمعها: كش ملك».

معارك الصحافيين

وإلى الصحافيين ومعاركهم، وقول جحا في بروازه اليومي بـ«الأحرار» يوم الخميس: «أفضل ما في برنامج حالة حوار لمقدمه عمرو عبدالسميع أنك تستطيع إغلاق التليفزيون دون أي إحساس بأن شيئا مهماً سيفوتك».

كما قال مدير تحريرها زميلنا وصديقنا عصام كامل في بابه ـ فيتو ـ «أكد وزير الإعلام انه لا صحة لما تردد حول بيع قنوات التليفزيون، ونحن نصدق الوزير لأنه لن يجد مشترين».

وفي «جمهورية» نفس اليوم واصل زميلنا وصديقنا محمد أبو الحديد رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار التحرير شرح أوضاع المؤسسات الصحفية وديونها، فقال في «الجمهورية»، أن الحكومة قامت بما عليها بأن كلفت مكتب حازم حسن للمحاسبة بإعداد تقاريره عن المؤسسات الثلاث، الأهرام ودار التحرير والأخبار، إلا أنه طالب مجلس الشورى مالك المؤسسات بنشر التقرير الذي أعده رئيس الوزراء الأسبق الدكتور علي لطفي للمجلس لأنه الأساس وإجراء مناقشات حوله، وأضاف: «إن هذا التقرير في شكله النهائي سوف يكون الوثيقة الشرعية التي يرفعها مجلس الشورى لرئيس الجمهورية في مواجهة أية تصورات أخرى من خارج المهنة وأطرافها.

وتفصيلا لمشكلة ديون المؤسسات القومية وما يمكن عمله حيالها أقول:

1ـ إجمالي هذه الديون حكومية وبنكية على المؤسسات العشر 7 مليارات و265 مليون جنيه منها 1591 مليونا للحكومة وضرائب عامة وضرائب مبيعات وجمارك وتأمينات اجتماعية و2013 مليونا للبنوك.

2ـ يجب أن يكون أساس أي مبادرة لحل مشكلة هذه الديون هو إسقاط الديون الحكومية وهذه ليست بدعة، فعلتها وتفعلها الدول مع الدول لأسباب مختلفة وبأشكال مختلفة فمثلا:

اسقط المجتمع الدولي ديون مصر العسكرية نهائيا بعد مشاركتها في حرب تحرير الكويت ضمن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة مع أن هذه الديون كانت من جيوب دافعي الضرائب من مواطني الدول الدائنة.

وقد خاضت الصحافة القومية مع الحكومة والدولة والمجتمع كل معاركها على مدى ما يزيد على نصف القرن.

فعلتها الحكومة المصرية مع عديد من شركات القطاع العام وقطاع الأعمال وآخرها شركة غزل المحلة التي كانت ديونها قد قاربت المليار جنيه.

3ـ أن أي تصور يرى أن دمج مطابع المؤسسات الصحافية الكبرى أو شركات وقطاعات التوزيع فيها يمكن أن يكون جزءا من حل هو تصور يجهل الطبيعة التنافسية لهذه المؤسسات الصحافية الكبرى.

كما أن أي تصور يهدف إلى دمج المؤسسات التي تشتد فيها الأزمة المالية أكثر لن يحقق شيئا لأن دمج أزمة في أزمة لا يخلق حلا.

4ـ إذا كانت الحكومة ترى الآن أن الصحافة القومية تشكل عبئا ماليا عليها فلتسمح لنا الحكومة بأن نصارحها بأنها تشكل عبئا سياسيا وماليا على الصحافة القومية بتدخلاتها المستمرة فيها وتوريطها في معارك لا ناقة لها فيها ولا جمل بهدف تصفية حسابات هنا أو تحقيق مصالح شخصية هناك مما يسيء إلى هذه الصحف أمام الرأي العام ويسبب انصرافه عنها الى صحف المعارضة في مناخ أصبح الدفاع فيه عن الحكومة قضية خاسرة لانعدام ثقة المواطن بها».

معارك الأقباط

وإلى معارك أشقائنا الأقباط، ورفض المستشار نجيب جبرائيل والقمص مرقص عزيز خليل كاهن الكنيسة المعلقة بحي مصر القديمة بجنوب القاهرة التنازل عن بلاغها للنيابة ضد صديقنا المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة رغم اعتذاره، عما ورد في كتابه «فتنة التكفير» نقلا عن الإمام أبو حامد الغزالي، وهاجمه بعنف كما هاجم وزير الأوقاف الدكتور محمود حمدي زقزوق بقوله عنهما في مقال له بجريدة «الغد» التي يصدرها حزب «الغد»، مجموعة موسى مصطفى موسى:

«لقد اعترف عمارة بأنه وقع في خطأ نقلا عن الإمام الغزالي في تعريف الكفر دون أن ينتبه الى أنها تتعلق بإباحة الدم، حقا إنه أمر يستحق التعجب لما فيه من استهتار واستخفاف بعقول كل من يختلف مع منهج عمارة وآرائه عن المسيحيين والأقباط خاصة. نحن ببساطة، لا نستطيع أن نقبل هذا التبرير من د. محمد عمارة ولا نقبل تحميل الإمام الغزالي خطأ الفكرة وخطأ النقل لأن خطأ الإمام الغزالي لا يمنح صك البراءة لمن ينقل خاصة لو كان مفكرا كبيرا ولا يعفي ذلك أيضا د. محمد عمارة من مراجعة كتابه وآرائه قبل نشرها.

ثم قال د. حمدي زقزوق وزير الأوقاف في بيانه انه لا يقبل المساس بعقيدة المسيحيين وأن الأوقاف حريصة كل الحرص على مشاعرهم ولكنه بالطبع يوافق على قبلهم. وأضاف أن التوضيح والاعتذار الذي أعلنه د. محمد عمارة يغلق بابا يستغله البعض في الإساءة للوحدة الوطنية التي نحرص عليها جميعا فعلا يجب غلق هذا الباب وبدون إزعاج ياسيادة الوزير وليسمح لي سيادة الوزير أن اسأله: هل استغلال البعض للإساءة للوحدة الوطنية يعود بسبب ردود الأفعال على نشر ما يسيء للمسيحيين وعقيدتهم؟.

حاول عمارة أن يلوي الحقائق أثناء حديثه داخل جامعة الأزهر الشريف، عندما تناول جماعة الأمة القبطية قائلا إنها نادت بأن مصر كلها وطن الأقباط أخذها منهم المسلمون وسنستردها، ولم يقل لنا أن رد هذه الجماعة كان نوعا من رد الفعل الشبابي الغاضب من تغلغل جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري وهو ما يظهر بوضوح في الشعار الذي تبنته الجماعة: «الإنجيل دستورنا، والقبطية لغتنا، والموت في سبيل المسيح أسمى أمانينا» وهو الشعار المقابل لجماعة الإخوان المسلمين للاختلاف الجذري في النشأة والتوجه والمضمون مما يسقط أي محاولة للتناسق أو للمقارنة بينهما، كما اننا لا يمكن أن نتحدث عن القمص زكريا بطرس بدون أن نذكر ما قام به من قبله الشيخ متولي الشعراوي في التشكيك والازدراء من الديانة المسيحية وكتابها المقدس في وسائل الإعلام وحاليا يقوم بتكملة هذا الدور البغيض د. زغلول النجار ود. محمد عمارة نفسه.

سؤال ساذج: هل ستتنازلون عن البلاغ المقدم منكما إلى النائب العام؟

سؤال يردده البعض، هل ستتنازل والمستشار نجيب جبرائيل عن البلاغ المقدم منكما لسيادة النائب العام ضد الكاتب محمد عمارة، خاصة أن المسيحية تدعو إلى المحبة؟ وهنا أقول حقا نحن مسالمون ومحبون لكن لن يكون هذا على حساب وطننا ديننا، ومن يفرط في وطنه وديانته يكون خائنا لوطنه ولديانته، لذلك لن نتنازل لأننا لسنا خونة. إن الجريمة الحادثة هي من الجرائم البشعة لذا فقد قرر سيادة النائب العام إحالة التحقيق فيها إلى نيابة أمن الدولة العليا كما أبلغني بذلك المستشار نجيب، ونحن في انتظار كلمة القضاء».

معارك القضاة

وإلى القضاة ومعاركهم، التي بدأت تندلع من جديد، لا بسبب التعديلات الدستورية وما يقال عن التخلي عن الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات وإنما بسبب الهجوم الذي شنه في مجلس الشورى وزير العدل المستشار ممدوح مرعي، وأثار ردود أفعال متباينة عن مستوى القضاة فقال زميلنا وصديقنا والمؤرخ وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد جمال بدوي، يوم السبت في «الوفد»، مستريبا في دوافع الوزير:

«تجاهلت الصحف القومية نشر العبارات «الحراقة» التي وردت في كلام المستشار ممدوح مرعي وزير العدل أمام اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشورى، فهي عبارات ترفع من حالة الاحتقان بين الوزير وبين الأسرة القضائية، فقد أراد الوزير أن يبدو منحازا إلى جمهور المستضعفين الذين يعانون من بطء التقاضي فقال إنه يشعر بالخجل لأن حالة القضاء «متردية» لأسباب لا يستطيع الإفصاح عنها، ومع ذلك أفصح عن القليل فأرجع هذا الانهيار الى نظام الترقيات والمجاملات والتصفيق، مما أدى إلى ندرة القضاة الذين يستحقون هذا اللقب، ولو بلغت نسبتهم 10 % يبقى جدع «!!».

وقد تطرق وزير العدل إلى مسألة بطء التقاضي وذكر أرقاما مخيفة لعدد القضايا المكدسة أمام المحاكم على تنوع درجاتها، حتى أن عدد الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية يقترب من مليونين، والطعون المنظورة أمام محكمة النقض أكثر من 625 ألف طعن، والقضايا المنظورة أمام محاكم الاستئناف وصلت إلى 178 ألفا و695 قضية.

إلا أن كلام الوزير عن بطء التقاضي تظهر منه رائحة تمس الحوار الدائر الآن حول التعديلات الدستورية، وإبعاد القضاة عن الإشراف على صناديق الانتخابات بدعوى أن الإشراف الكامل يعطل سير التقاضي، ويشغل القضاة عن مهمتهم الرئيسية وهي تحقيق العدالة، وأن الإشراف سيؤدي الى زيادة بطء العدل.

هذا الهدف الذي لم يفصح عنه الوزير صراحة، جاء ضمنا في حديث عن بطء التقاضي، ويشكل تمهيدا لتنفيذ الاجراء المبيت في دهاليز السلطة التنفيذية عن تقليص الإشراف القضائي الكامل الذي نصت عليه المادة 88 في الدستور، ورغم الصراحة الشديدة في بعض كلام الوزير، إلا أن الجانب الخفي منه أهم وأخطر من الجانب العلني، ولعل الأيام القادمة تكشف عن مزيد من الصراحة».

كما نشرت «الوفد» تحقيقا لزميلنا أمير سالم جاء فيه: «وصف المستشار الخضيري رئيس نادي قضاة الاسكندرية التصريحات بإنها غير مسؤولة ومسيئة للقضاة وأكد أنه ما كان ينبغي للوزير أن يثيرها في الوقت الراهن، وأكد أن الوزير قضى نصف حياته في إعارات خارجية، والنصف الآخر في عمل إداري لا يؤهله للحكم على قضاة مصر المثقلين بالعمل القضائي وبما ينوء عنه كاهل البشر.

وأكد أن مرعي لا يعنيه الشأن القضائي وأنه حين كان رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة كان يطالب القضاة بإلقاء القانون وأحكام محكمة النقض في سلة المهملات، والالتفاف لإنجاز القضايا بأي شكل على حساب القانون والعدالة.

وكشف الخضيري أن تصريحات وزير العدل لها رائحة غريبة تستهدف الإساءة للقضاة وتنفيذ مخطط استبعادهم من الإشراف القضائي على الانتخابات، واتهم الوزير بأنه سبق له حين كان رئيسا للمحكمة الدستورية تنفيذ حركة انتدابات للأتباع والمحبين له في وزارة العدل.

وشن المستشار هشام البسطاويسي نائب رئيس محكمة النقض هجوما حادا على المستشار ممدوح مرعي وزير العدل في أعقاب انتقاداته اللاذعة للقضاة، قال البسطاويسي أمام حلقة نقاشية عقدها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة أن وزير العدل ومن سبقوه في المنصب تجاهلوا أنهم السبب في تردي أوضاع القضاء أن المستشار ممدوح مرعي هو أول من ابتدع فكرة أن يخطر قاضي المحكمة الابتدائية وزير العدل بأي قضية مهمة قبل الفصل فيها وكان مرعي وقتها مديرا للتفتيش القضائي، كما أن المستشار مرعي هو أول من ابتدع فكرة اختيار قاض معين لنظر قضية معينة عندما كان رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة، وهي في الغالب قضية سياسية.

أكد المستشار البسطاويسي أن تصريح وزير العدل وإن كان لا يخلو من بعض الحقيقة إلا أنه ينطوي على بعض المغالطات فالتفتيش القضائي يتبع الوزير، والندب إلى وظائف أخرى غير قضائية نوع من الإفساد وكذلك المسائل المالية في يد الوزير، وحول كفاءة القضاة قال البسطاويسي ان القضاة المدربين ينظرون قضايا رجال الأعمال والمستثمرين لكن الفقراء يتركون القاضي غير مدرب وغير مؤهل حتى يفقد المواطن العادي ثقته في القضاء ويجد في التقاضي مضيعة للوقت، وهذا سلوك كل الدول الديكتاتورية».

وبالنسبة لنادي القضاة فقد عقد مجلس إدارته اجتماعا، ناقش فيه ما قاله الوزير، وطلب من مجلس الشورى النص الكامل لأقوال الوزير، وتعهد بالتصدي له، كما أكد أن النادي تقدم من سنوات بقائمة من المطالب لإصلاح القضاء ولم تتم الاستجابة إليه. ونشرت «المصري اليوم» تحقيقا لزميلنا طارق أمين جاء فيه عن بيان النادي:

«تناول السيد وزير العدل القضاء والقضاة بعبارات غير لائقة تهز الثقة العامة في القضاء والقضاة، ولا تليق بكرامة مناصبهم ولا كرامة المكان الذي يتحدث فيه مما أثار استياء بعض أعضاء مجلس الشورى، وتعجب مجلس الإدارة من خروج وزير العدل عن سياق الموضوع المطروح بشأن تعديل إجراءات التقاضي الى التعريض بالقضاء والقضاة دون أن يقدم أي علاج!

وأثناء الاجتماع أكد الدكتور زكريا عزمي في اتصال تليفوني مع السيد القاضي رئيس النادي حرص سيادة الرئيس على كرامة القضاء المصري ورجاله واعتزازه بهم، وأنه يفخر في كل وقت وفي كل مكان بالتقاليد التي أرسى قواعدها القضاة وبالقيم التي يؤمنون بها، وأن هذه الواقعة ستكون محلا لاهتمام سيادته شخصيا.

إدراكا من نادي القضاة لمسؤوليته تجاه الأمة والقضاة، وجه خطابا للسيد وزير العدل بتاريخ 11ـ12ـ2006 يقول له فيه إن النادي قد علم بأن وزارة العدل تعد مشروعات القوانين سالفة الذكر وأن من واجب النادي تجاه أمته والقضاة أن يطلعهم عليهم ليتدارسوها ويعلقوا عليها فهم المخاطبون بأحكامها والقضاة هم المنوط بهم تطبيقها لكن وزارة العدل حرصت على حجب المشروع عن الجميع، وهذا مسلك نمسك عن وصفه إذ لا توجد عبارة لائقة تكافئه ولعل مصدر الكثير من عيوب تشريعاتنا هو عدم اكتراثها برأي المخاطبين بأحكامها أو استطلاعها لرأي الخبراء من غير أصحاب المناصب.

ناقش مجلس الإدارة ما سلف وغيره وانتهت مداولاته في هذا الخصوص الى ما يلي:

1ـ مطالبة السيد رئيس مجلس الشورى، بإرسال مضبطة الجلسة أو ما يوجد لدى المجلس من تسجيلات أو وثائق تتضمن نص كلمة السيد وزير العدل وتعليقات السادة أعضاء المجلس عليها.

2ـ إخطار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء بالواقعة وبصورة من البيان.

3ـ إخطار السيد الأستاذ الدكتور رئيس ديوان السيد رئيس الجمهورية بالواقعة وبصورة من البيان.

4ـ إخطار مجلس القضاء الأعلى الموقر بنص هذا البيان آملا في أن يسهم في القيام بواجبه الوحيد في الدفاع عن القضاء ورجاله.

5ـ مواصلة التحضير لعقد ندوة حول مناقشة المشروعين سالفي الذكر بالإضافة لمناقشة التعديلات الدستورية والتحضير لحوار موسع حول مشكلات العدالة.

6ـ اعتبار مجلس إدارة النادي في حالة انعقاد مستمر للنظر فيما يجب عليه عمله في ضوء وصول إفادة من مجلس الشورى أو التعرف على موقف مجلس القضاء الأعلى».

معارك الإخوان

وإلى المعارك حول الإخوان المسلمين، وأولها لزميلنا بـ«الأهرام» سيد علي وقوله يوم السبت في عموده ـ ببساطة ـ

«شكرا لبرنامج ـ 90 دقيقة ـ فقد كشف لنا أن سفاح المعادي يقف وراءه الإخوان لكي يشتتوا الأمن، الكلام جاء على لسان وكيل لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان».

لكن زميله طارق حسن كان له رأي آخر، ضد الإخوان، تمثل في قوله في نفس اليوم: «هناك عدد من المثقفين اليساريين والعلمانيين يتصدون الآن لتبرير حق الإخوان في إقامة حزب بدعوى الديمقراطية لكنهم وللأسف، لا يقولون لنا الحقيقة، ونحن نسأل: إذا كنتم تقولون ما تقولونه نكاية في الدولة، أو لعدم رضاكم حبا وكراهة، نتفهم ذلك، ولكن هل هذا يصلح موقفا لمثقف يقول أنه يؤمن بالديمقراطية تقولون ان الإخوان لم يعد لهم صلة بالعنف فقط نتحداكم أن تأتوا لنا بصوت إخواني واحد ارتفع منددا باغتيال فرج فودة، وبيننا وبينكم أرشيف كل وسائل الإعلام المصرية، هاتوا لنا دليلا واحدا على ذلك ونعرف ساعتها عن ماذا تدافعون ولمن تبررون».

ونتجه إلى مجلة «روزاليوسف»، والحديث الذي أجراه رئيس تحريرها، زميلنا عبدالله كمال مع وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي وجاء فيه عن الإخوان المسلمين:

«تلك المحاولات من اتجاهات غير شرعية للتسلل الى الساحة السياسية ثم الحديث عن «شرعية واقعية»، واستثمار ذلك لصالح نشاط سري تمهيدا للانقضاض يوما ما على التجربة بالكامل وإعلان الخلافة الإسلامية بزعامة الإخوان، لا بديل لتعبير آخر غير الانقضاض، لن أقول كلمة أخرى، انقضاض، ثم لصالح من محاولة طمس قيم ومبادئ الوطنية والهوية، عموما وبغض النظر عن هذا الجدل، نحن كأمن لا نجادل، ولكن نتعامل بكل حزم مع واقع وحقائق، وانتهاك صارخ للشرعية وللقانون.

أقول أن التستر بالدين والديمقراطية أمر خطير يستعصى على تلك «الجماعة المحظورة» وسوف يفرض عليها الأمر بمضي الوقت، السفور بحقيقة منطلقاتها الفكرية ونهجها وأهدافها، وقد بدت المؤشرات واضحة، محنهم المتتالية تؤكد ذلك، ولكنهم لا يستوعبون الدروس، وأحب أن أقول هنا، نحن نتعامل وسنظل نتعامل، وبكل حزم مع هذا الخطر الداهم، وفي اطار ما يوجبه ويفرضه القانون وتمليه الشرعية الدستورية، وليعلم كل غافل أن التطرف الديني هو مهد الإرهاب، كان، ولا يزال، وسيكون».

وقال الوزير ايضا: